الأمم المتحدة
E/AC.51/2025/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 April 2025
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الخامسة والستون
نيويورك، 12 أيار/مايو – 13 حزيران/يونيه 2025
البند 4 (ب) من جدول الأعمال
مسائل التنسيق: الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063

الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها

تقرير الأمين العام*

موجز

يقدِّم هذا التقرير لمحةً عامة عن الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة دعماً لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. ويركّز التقرير على دور الحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، وهو الأمر الأساسي لتعزيز الإدماج الاجتماعي.

ويسلط التقريرُ الضوء على التقدّم المحرز في تعزيز روابط التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة ومع الاتحاد الأفريقي. وهو يشتمل كذلك على استعراضٍ للدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة في مجالي إرساء نظُم للحماية الاجتماعية مستدامة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود وتعزيزِ إيجاد فرص العمل اللائق.

* قُدِّم هذا التقرير لتجهيزه بعد انقضاء الموعد النهائي وذلك لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدِّم للتقرير.

080525 140425 25-05376 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 247/79 الذي أيّدت فيه الجمعيةُ استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وقد رحبت اللجنة، في تقريرها عن أعمال دورتها الرابعة والستين (A/79/16)، بإرساء الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة وأثنت على الأمين العام لتركيزه على التحول الرقمي في أفريقيا في تقريره لعام 2024 المعد عن الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063 (E/AC.51/2024/5).

2 - وطوال عام 2024، واصل مكتبُ المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا تشجيع قيام تعاون أوثق فيما بين كيانات الأمم المتحدة ومع مؤسسات الاتحاد الأفريقي ومع الدول الأفريقية الأعضاء. وجرى بشكل خاص التركيز على الروابط بين التحول الرقمي ومجالات التنمية الأخرى. وأفضت تلك الجهود إلى اعتماد أولوياتٍ استراتيجية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وإلى إقرار منظومة الأمم المتحدة بأن تطوير حزمةٍ للبنى التحتية العمومية الرقمية في أفريقيا أمرٌ ضروري لتسخير إمكانات التحول الرقمي لأغراض التنمية المستدامة في القارة.

3 - وفي أعقاب التركيز في تقارير سابقة على الطاقة (E/AC.51/2022/14) وعلى المنظومات الغذائية (E/AC.51/2023/8) والتحول الرقمي (E/AC.51/2024/5)، يعرض هذا التقرير لمحةً عامة عن دعم الأمم المتحدة لخطة عام 2063 فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل اللائق، وذلك في مسعى إلى مواصلة الدفع قدماً بأوجه التحول الرئيسية الستة لتحقيق التنمية المستدامة[1]. ويتيح استعراض الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة إلى البلدان الأفريقية في أوجه التحول هذه تحديدَ الثغرات وترشيد الاستراتيجيات وضمان التواؤم مع خطة عام 2063.

4 - والحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل محورٌ أساسي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063. وكلا الإطارين يعترف بالترابط بين النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية في مساعي بناء مجتمعات قادرة على الصمود. فنظُم الحماية الاجتماعية وسياسات العمالة التي تتسم بالفعالية تسهم بشكل مباشر في الحد من الفقر وتعزيز المساواة وتشجيع الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد. والبلدان الأفريقية، بتعزيزها بيئةً مواتية لمزاولة الأعمال التجارية ونهوضها بالتصنيع واستثمارها في العلم والتكنولوجيا والابتكار وفي تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، يمكن أن تحوّل العائد الديمغرافي إلى ميزة اقتصادية، لا سيما في سياق الثورة الصناعية الرابعة[2].

5 - وفي ذلك الضوء، يبرُز التحول الرقمي كأداة حاسمة لتعزيز كلٍّ من الحماية الاجتماعية وتوليد فرص العمل. ومن خلال مواءمة التطورات الرقمية مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة

(1) هي المنظومات الغذائية؛ وإمكانية الحصول على الطاقة ويسر تكلفتها؛ والربط الرقمي؛ والتعليم؛ والوظائف والحماية الاجتماعية؛ وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. انظر: أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، ملاحظات أُدلي بها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، 18 أيلول/سبتمبر 2023.

(2) United Nations, Office of the Special Adviser on Africa, "The indispensability of STEM for sustaining economic growth in the 21st century", 2024.

عام 2063، تستطيع الدول الأفريقية بناء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود، تكفل الإدماج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي والاستدامة الطويلة الأمد.

6 - ويستلزم اغتنام هذه الفرص التركيز على عوامل تمكين التحول الرقمي، بما فيها تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ويمكن لذلك التركيز، إلى جانب تدابير بناء القدرة على الصمود التي تتيحها الحماية الاجتماعية، أن يحسّن آفاق توفير فرص العمل اللائق التي تمس الحاجة إليها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. ويشكّل هذا التقرير خطوةً أولى نحو ذلك الجهد. وهو يقدّم استعراضاً للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالوظائف والحماية الاجتماعية ويحدّد الأهداف الاستراتيجية التي ينبغي السعي إلى بلوغها من أجل إطلاق العنان لما يمكن أن يحقّقه هذان المجالان لخدمة التنمية المستدامة[3]. وعلى مدى عام 2025، ستعمل فرقةُ العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية على تعزيز المناقشات بين كيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تحديد أفضل الاستراتيجيات للنهوض بتلك الأهداف.

7 - وفي ذلك الصدد، يعرض التقرير في فرعه الثاني سرداً للأنشطة التي اضطلعت بها فرقةُ العمل المشتركة بين الإدارات في عام 2024، فضلاً عن جهود التنسيق الأخرى المبذولة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وعلى المستوى التشغيلي. ثم يورِد الفرع الثالث عرضاً موجزاً للمجالات الرئيسية التي تدعم فيها منظومة الأمم المتحدة دور سياسات الحماية الاجتماعية والعمالة في معالجة أوجه اللامساواة وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين القدرة على الصمود ودعم تمويل التنمية، مع التركيز بوجه خاص على الفرص التي يتيحها التحول الرقمي من أجل تعزيز سوق العمل وآليات الحماية الاجتماعية. وختاماً، يحتوي الفرع الرابع على توصيات لتحقيق التواؤم الاستراتيجي فيما يتعلق بالنهج المتبع إزاء الحماية الاجتماعية والعمالة في أفريقيا وللاستفادة من إمكاناتهما لتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

ثانيا - دعم تنمية أفريقيا من خلال تنسيق العمل في منظومة الأمم المتحدة ومع الاتحاد الأفريقي

8 - في عام 2024، ركزت فرقةُ العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية على التحول الرقمي بوصفه عامل تمكين لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. ومن خلال التواصل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الأعضاء ومراكز الفكر الأفريقية وممثلي القطاع الخاص الأفريقي، ساهمت مناقشات فرقة العمل المشتركة في تعزيز الاتساق والتنسيق في مساعي سد الفجوة الرقمية في أفريقيا.

9 - وفي سياق التعاهد الرقمي العالمي، أبرزت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات الحاجةَ إلى سد الفجوة الرقمية من خلال الاستثمار في البنى التحتية والخدمات العمومية الرقمية والنهوض بالمعارف وتبادل أفضل الممارسات بشأن المنافع العامة الرقمية بغية تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2063. وشدّدت فرقة العمل على ضرورة توافر أطر تنظيمية تسمح للتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، بالإسهام في التنمية. وأشارت أيضاً إلى الدور الذي تؤديه تلك الأطر في تشجيع

(3) البيانات الواردة في هذا التقرير استُقيت أساساً من بوابة البيانات الخاصة بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المتاحة في الرابط التالي: https://uninfo.org/.

الإدماج ومعالجة الثغرات وأوجه اللامساواة القائمة مع تعزيزها في الوقت ذاته تبادل المعارف وبناء القدرات واكتساب المهارات وتعلّم المهارات الجديدة فيما يتصل بالسوق الرقمية الواحدة.

10 - واعتُبر إرساء بنيةٍ تحتية رقمية قوية وآمنة لتيسير التفاعل السلس بين الحكومات والشركات التجارية والأفراد في مختلف أنحاء القارة عامل نجاح رئيسياً في مساعي إرساء بنى تحتية عمومية رقمية. ومع ذلك، يتطلب استحداث هذه البنى التحتية جهوداً متضافرة للتصدي لتحديات التوحيد القياسي وحوكمة البيانات والأمن الرقمي. ومن ثم، فقد أكدت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات الحاجةَ إلى اعتماد مخطط نموذجي لإرساء حزمةٍ من البنى التحتية العمومية الرقمية في أفريقيا.

11 - وحدّد أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الإدارات ضعفَ البنى التحتية (بما في ذلك فيما يتعلق بشبكات الكهرباء وإمكانية الربط بتقنية النطاق العريض عالية السرعة بأسعار معقولة) والإمكانية المحدودة لتوصيل الأجهزة والافتقار إلى التمويل الكافي والمستقر كعقبات تحول دون توسّع الاقتصادات الرقمية. ومن ناحية أخرى، حدّدت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات فرصاً يمكن اغتنامها لتسريع التحول الرقمي وجني ثماره، منها على وجه الخصوص ما يلي: (أ) زيادة الاعتراف بأهمية التكنولوجيا الرقمية وبالحاجة إلى قيادة حكومية؛ (ب) توافر الأجهزة المحمولة، بما في ذلك الهواتف الذكية، وخفض تكاليف المعدات الحاسوبية وتحسين إمكانية الربط الشبكي؛ (ج) توجيه التركيز نحو تكامل الحلول الرقمية وقابليتها للتشغيل البيني ونحو قابلية التوسيع وزيادة الوعي بالحاجة إلى اعتماد نُهج منسقة[4].

12 - وقد اتخذت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات خطوات لمعالجة تلك التحديات. فالاتحاد الدولي للاتصالات، على سبيل المثال، سخّر الخبرات والموارد لدعم انتقال القارة السريع إلى الاقتصاد الرقمي، بسبل منها إرساء البنى التحتية التي تتيح الربط بتقنية النطاق العريض؛ وبناء الثقة؛ وضمان الأمان والأمن في استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحماية البيانات الشخصية؛ وتعزيز التكنولوجيات الناشئة ومنظومات الابتكار. ولدعم إقامة الشراكات وتعبئة الموارد، أطلق الاتحادُ الدولي للاتصالات التحالفَ الرقمي "Partner2Connect" الذي يروج لالتزامات بالاستثمار تقدر قيمتها بنحو 25,8 بليون دولار. ويزيد الصندوقُ الدولي للتنمية الزراعية من استثماراته الموجهة، من خلال البنى التحتية العمومية الرقمية، إلى تحسين التبادل الآمن للبيانات وقابلية التشغيل البيني للنظُم من أجل تكثيف تقديم الخدمات. وفي نيجيريا، دخل الصندوق الدولي في شراكةٍ مع مقدمي الخدمات المحليين فيما يتعلق باستخدام تطبيق "Farmerchat"، وهو مساعِد رقمي مدعوم بالذكاء الاصطناعي يقدّم خدمات الإرشاد الزراعي المصممة لتلبية الاحتياجات باللغات المحلية. وفي زامبيا، عَزّز برنامج توسيع التمويل الريفي إمكانيةَ وصول صغار المزارعين في المجتمعات المحلية الريفية إلى الخدمات المالية الرقمية.

13 - وعلى المستوى التشغيلي، واصلت منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا دعمَ المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية من خلال تقديم المشورة السياساتية والمساعدة التقنية والخدمات الدعوية[5]. وكان للمنصة تأثيرها الإيجابي على 2,6 مليون شاب وشابة، منهم 000 8 من ذوي الإعاقة، وذلك بفضل أنشطتها فيما يتصل بالابتكار والرقمنة والشباب وتحويل التعليم من خلال مبادرة "Tech4Youth" التي تُنفذ في بنن

(4) انظر *Shaping Africa's Inclusive and Sustainable Digital Future: Anchoring the Pact of the Future* (United Nations publication, 2024).

(5) لمزيد من المعلومات عن عمل المنصة، انظر United Nations, "Annual results report 2022", November 2023.

وبوركينا فاسو وتوغو وغانا ونيجيريا. والمبادرة، بتمكينها رواد الأعمال الشباب عن طريق تزويدهم بالمهارات الرقمية، تشجع تطوير حلول مبتكرة تعزّز الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل، مستفيدةً في ذلك من إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

14 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفر تعاونُ منظومة الأمم المتحدة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في سياق إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، عن توطد الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة وتعزيز مبادرة مَجْمع مسؤولي الاتحاد والأمم المتحدة باعتبار ذلك الحوار وتلك المبادرة محفلين للتنسيق الاستراتيجي بين المنظمتين. وخلال النصف الأول من عام 2024، اعتُمدت في إطار مبادرة مَجْمع مسؤولي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أربع مصفوفات تشمل مجالات ذات أولوية ومسارات عمل محدّدة للنهوض بالتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال التنمية. وجرى في سياق الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى التعاون مع شبكة القيادات النسائية الأفريقية من أجل دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في آليات التنسيق الاستراتيجي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والنهوض بتحقيق التطلع 6 والهدف 17 من خطة عام 2063. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، رحب المؤتمرُ السنوي الثامن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي انعقد برئاسة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام، بالتقدم المحرز، وأكد مرة أخرى الالتزام بتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية والازدهار في القارة، ودعا إلى التفعيل الكامل للتشكيلات المواضيعية الخمس لمَجْمع مسؤولي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة[6].

15 - وإضافة إلى تحديد مجالات التعاون، ساهمت آليات التنسيق الاستراتيجي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تحسين التوافق بشأن القضايا المواضيعية الحاسمة، مما أدى إلى اتخاذ مبادرات عملية المنحى. فعلى صعيد تمويل التنمية مثلاً، أفضت المناقشات التي عُقدت في إطار مبادرة مَجْمع مسؤولي المنظمتين إلى تقديم مقترح إلى لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي من أجل تكوين تحالف لتعبئة الموارد المحلية. وفيما يتعلق بالمنظومات الغذائية، دعمت مبادرةُ مَجْمع مسؤولي المنظمتين جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي لإعداد خريطة طريق ما بعد مالابو؛ وحشدت الدعمَ حول موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2024 وهو "تعليم أفريقيا وتسليحها بالمهارات للقرن الحادي والعشرين". وعلى صعيد الشؤون الإنسانية ومسائل الصحة والتنمية الاجتماعية، وجهت المبادرةُ المذكورة التركيز نحو التأهب والقدرة على الصمود.

ثالثا - تسخير إمكانات الاقتصاد الرقمي من أجل خلق فرص العمل اللائق والتوسع في الحماية الاجتماعية

16 - من الممكن أن تؤدي النتائج العميقة الأثر للتحول الرقمي ووتيرته المتسارعة إلى إتاحة فرصةٍ لإحداث تحول في سوق العمل بأفريقيا والتوسع في نظم الحماية الاجتماعية. ويمكن للاستثمارات الاستراتيجية في الحماية الاجتماعية أن تعزّز رأس المال البشري، وأن تدعم قابلية القطاع الإنتاجي للصمود، وأن توفر المساعدة المباشرة للشرائح السكانية الضعيفة. وباستطاعة التحول الرقمي أن يحسّن كفاءة تقديم

(6) الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، البيان الصادر عن المؤتمر السنوي الثامن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، أديس أبابا، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

الخدمات الحكومية، بما فيها خدمات الحماية الاجتماعية، فيعظِم بذلك التأثير الإيجابي للنمو الاقتصادي في توليد التدفقات الاقتصادية والمالية ويُبسِّط إجراءات إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير النظامي. وعلاوة على ذلك وفي حين أن التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي والأتمتة قد تشكل تهديداً محتملاً لسوق العمل التقليدية، يمكن للبلدان الأفريقية أن تتغلب على هذا التهديد بإجراء "نقلة نوعية" نحو اقتصادات ذات مكون تكنولوجي عالٍ إذا ما نُفذت القرارات السياساتية المناسبة. وتدعم منظومةُ الأمم المتحدة البلدان الأفريقية لتمكينها من اغتنام الفرصة لتحقيق التنمية المستدامة. فخطة عمل كيغالي التي وضعها الاتحاد الدولي للاتصالات، مثلاً، تهدف إلى مساعدة البلدان الأفريقية على جني فوائد الاقتصاد الرقمي من خلال إجراء تدخلات سياساتية وتنظيمية، ونشر البنى التحتية لتقنية الاتصال بالنطاق العريض، وتعزيز نظم أمن المعلومات والبيانات، وتهيئة بيئة مواتية للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة.

17 - وفي عام 2021 وبعد خسائر غير مسبوقة في الوظائف وسبل العيش نجمت عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما تلاها من أزمات اجتماعية - اقتصادية، أطلق الأمينُ العام مبادرة المسرِّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل. وتتبنى المبادرة نهجاً متكاملاً إزاء خلق فرص عمل لائق، في إطار الاقتصادات الرقمية والخضراء واقتصادات الرعاية في المقام الأول، وهي تهدف إلى تعزيز نظم الحماية الاجتماعية من أجل التوسّع في نطاق استيعابها للسكان. ولتحقيق تلك الغاية، تشجع المبادرة اتباعَ نهج منسّق من خلال ثلاث ركائز هي: (أ) الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتكاملة والقائمة على الأدلة؛ (ب) التمويل المتكامل الذي يجمع بين الموارد المحلية والدعم المالي الدولي؛ (ج) توطيد التعاون المتعدد الأطراف. وتعمل المبادرة حالياً مع البلدان التي أعربت عن التزامها بزيادة الاستثمارات في الوظائف والحماية الاجتماعية، ومنها عدة بلدان أفريقية هي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسنغال، وغينيا، وكابو فيردي، وملاوي، وناميبيا.

ألف - إرساء نظم حماية اجتماعية مبتكرة وشاملة للجميع ومستدامة

18 - لا تزال الحاجةُ قائمةً إلى تحسين فعالية التغطية بالحماية الاجتماعية في أفريقيا، حيث لم تزد نسبة الأشخاص الضعفاء الذين يتلقون استحقاقاً واحداً على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية عن 19,1 في المائة في عام 2023، وهو ما يناقض بشكل صارخ المعدل العالمي الذي يصل إلى 52 في المائة تقريباً في الفئات المماثلة (انظر الشكل). ويبرِز النهج المدمَج إزاء الوظائف والحماية الاجتماعية تكاملَهما باعتبارهما العنصرين الأساسيين اللازمين لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع. وتدعم كيانات الأمم المتحدة جهود الدول الأعضاء في أفريقيا التي تسعى إلى تعزيز شمولية نماذج التنمية الاقتصادية واستدامتها من خلال الحماية الاجتماعية من أجل تيسير عمليات الانتقال التي تتطلب تغييرات هيكلية تؤثر على شرائح واسعة من السكان، باعتبارها أداة لتوزيع الدخل ووسيلة لتعزيز القدرة على الصمود ومصدراً لتمويل رأس المال.

التغطية بالحماية الاجتماعية، حسب فئة المستفيدين والمنطقة

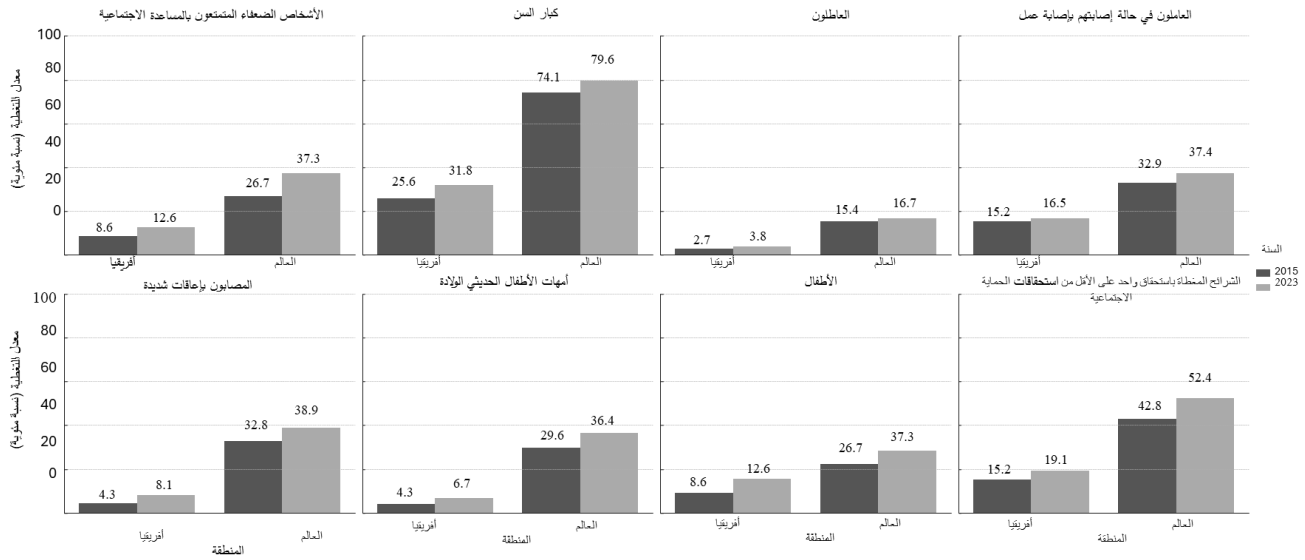

المصدر: مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا نقلاً عن منظمة العمل الدولية، تقرير الحماية الاجتماعية في العالم للفترة 2024-2026: الحماية الاجتماعية الشاملة من أجل العمل المناخي والانتقال العادل (جنيف، 2024).

الحماية الاجتماعية باعتبارها أداة لتوزيع الدخل وتكوين رأس المال البشري

19 - دور نظُم الحماية الاجتماعية في دعم توزيع الدخل معروف جيداً. فمن خلال البرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف مثل التغطية الصحية الشاملة والوصول الشامل إلى التعليم، توفر نظم الحماية الاجتماعية حداً أدنى من هذه الخدمات لجميع المواطنين، بصرف النظر عن مستوى دخلهم. وهذا الجانب من الحماية الاجتماعية يُساء فهمه في بعض الأحيان ويُنظر إليه باعتباره عملاً خيرياً، لكنه في واقع الأمر استثمار استراتيجي يعزّز رأس المال البشري ويحسّن التلاحم الاجتماعي ويسهم إسهاماً كبيراً في نواتج التنمية الوطنية.

20 - وتوزيع الدخل ركيزةٌ أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي العادل والمستدام. فالتوزيع المنصف للثروة يكفل أن تتوافر للجميع الوسائل التي تمكّنهم من المساهمة بشكل منتجٍ في المجتمع، وهو ما يقلّل من الفقر ويعزّز التلاحم الاجتماعي. وبدون آليات إعادة توزيع الدخل، تتسع الفوارق الاقتصادية على نحو يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وتراجع الإنفاق الاستهلاكي ويفضي إلى أوجه قصور في أسواق العمل. ويدعم التوزيعُ المتوازن للدخل النموَ المدفوع بالطلب من خلال تيسيره مشاركةً أوسع في الأنشطة الاقتصادية، مما يعزّز الاقتصادات الوطنية في نهاية المطاف.

21 - وتؤدي سياسات الحماية الاجتماعية دوراً محورياً في توزيع الدخل عن طريق الاستفادة من الإيرادات العامة لضمان المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وإجراء تدخلات محدّدة الهدف تُوجَّه لصالح الفئات الضعيفة. وتعمل الضرائب التصاعدية ونظم التأمين الاجتماعي وبرامج المساعدة المباشرة على إعادة توزيع الثروة كما توفر الأمان المالي لمن لا تتوافر لهم سوى فرص محدودة لإدرار الدخل. وتسخّر الأمم المتحدة أطر التمويل الوطنية المتكاملة لدعم البلدان الأفريقية في النهوض بالإصلاحات المتعلقة بالضرائب والإيرادات، بما يمكنها من مواءمة أطرها الضريبية مع نواتج التنمية المستدامة وزيادة تحصيل الضرائب من خلال الاستثمارات التكنولوجية والإصلاحات المؤسسية التي تتسم

بالفعالية[7]. ففي ناميبيا، على سبيل المثال، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع السلطات على تطوير أطر ضريبية تتيح الاستفادة من السياسات الضريبية والمالية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقود إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مشروعاً يُنفذ في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسنغال وناميبيا لتعزيز القدرة على الصمود من خلال الحلول الرقمية بالاستعانة بأدوات مثل مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد.

22 - وتوفر آليات الحماية الاجتماعية المحدّدة الهدف المساعدةَ المالية لمن يواجهون صعوبات اقتصادية. ويمكن أن يساهم الدعم المباشر، مثل التحويلات النقدية غير المشروطة، في تحقيق التعافي الفعال من حالات الطوارئ أو الصدمات الخارجية. كما يمكن أن تساعد مبادرات أخرى، مثل مبادرة الدخل الأساسي الشامل، في التخفيف من حدة الفقر وضمان مستويات المعيشة الأساسية للجميع. وفي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، تقوم منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بتنفيذ برنامج مشترك لتيسير التوصل إلى اتفاق بشأن نظام شامل للحماية الاجتماعية لا يترك أحداً خلف الركب. وفي جنوب السودان، أتاح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للأسر المعيشية التي تعاني من الفقر والهشاشة إمكانيةَ الحصول على فرص مؤقتة لإدرار الدخل من خلال التوظيف في الأشغال العامة كثيفة اليد العاملة.

23 - وتدعم آليات الحماية الاجتماعية أيضاً إمكانية حصول الأفراد على الرعاية الصحية والتعليم والمسكن، فتحد بذلك من الفقر المتوارث عبر الأجيال. وتعزّز الحماية الاجتماعية رأسَ المال البشري من خلال تحسين فرص الوصول إلى الصحة والتعليم وإمكانية تنمية المهارات. ويضمن نظام الحماية الاجتماعية الحسن الأداء استعدادَ الأفراد بشكل أفضل للتكيف مع متطلبات سوق العمل المتبدلة والاستفادة من الفرص السانحة مثل تلك التي يتيحها الاقتصاد الرقمي.

24 - وتحسّن نظُم الرعاية الصحية والتأمين الصحي ذات التغطية الشاملة للجميع من إنتاجية القوة العاملة وتحد من التغيب عن العمل. وتساهم الأمم المتحدة في تعزيز نظُم الرعاية الصحية في أفريقيا من خلال تدخلات محدّدة الهدف مصمّمة لتحسين قابلية النظم الصحية للصمود وتعزيز استدامتها على المدى الطويل. ففي بوتسوانا، على سبيل المثال، تدعم منظمة الصحة العالمية تخطيط الخدمات الصحية وإدارتها ورصدها من أجل مساعدة السلطات على بلوغ هدف توفير التغطية الصحية الشاملة في كل دائرة صحية. وفي إثيوبيا، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة من خلال تحسين قدرة الحكومة على توفير التوجيه والقيادة الاستراتيجيين وقدرتها على تنسيق جهود أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ الخطة الرامية إلى إحداث تحول في مجال الصحة.

25 - ومن الضروري ضمان استيعاب الخدمات الصحية للجميع من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وقد توسّعت البلدان الأفريقية، بدعم من كيانات الأمم المتحدة، في التأمين الصحي المجتمعي، فحسّنت بذلك فرص الفئات المستبعدة تقليدياً في الحصول على الرعاية الصحية. وفي أنغولا، على سبيل المثال، يدعم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية إنشاء نظم خدمات اجتماعية لامركزية ومتكاملة من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات من ضمنها كفالة قابلية النظُم

(7) United Nations Development Programme, “Integrated national financing frameworks and tax”, April 2023.

المجتمعية والنظم التابعة لوزارات الصحة للتشغيل البيني، وتدريبُ العاملين الصحيين المجتمعيين، وتوفير دعم القدرات التقنية في مجال استحداث أطر ضمان الجودة، والاضطلاع بالأنشطة التوعوية. وفي مدغشقر، دعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المستشفياتِ الجامعية ومرافق الرعاية الصحية الأساسية عن طريق شراء المعدات الطبية للمختبرات ومرافق غرف العمليات والمراكز الصحية، وذلك في إطار أنشطة التأهب للجوائح، وهو ما أدى إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية في المناطق المحرومة من الخدمات.

26 - وتُعتبر اللقاحات وأشكال الاستجابة السريعة للطوارئ الصحية العامة متطلبات رئيسية لضمان الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. فالتلقيح يمنع انتشار الأمراض المعدية، مما يحد من وفيات الأطفال ويقلل من العبء الواقع على أنظمة الرعاية الصحية عموما. وقد قادت منظمةُ الصحة العالمية جهود التلقيح في مختلف أنحاء أفريقيا في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19[8]. وأدت حملات التلقيح ضد أمراض مثل الحصبة وشلل الأطفال والحمى الصفراء، التي تدعمها الأمم المتحدة في أفريقيا، إلى خفض معدلات العدوى بشكل كبير، مما وقى المجتمعاتِ المحلية من هذه الأمراض وسمح بتخصيص الموارد الصحية بصورة أكثر فعالية. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، تدعم اليونيسف برامج التلقيح الروتيني، مما أسفر عن تراجع كبير في حالات الإصابة بشلل الأطفال. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتشييد أو إعادة تأهيل 132 مركزاً صحياً و 27 مستودعاً للتخزين الجاف و 16 مركز توزيع إقليمياً تعمل بالطاقة الخضراء. وإضافة إلى ذلك، يجري العمل على إعادة تأهيل 20 نظاماً فُلطاضوئياً يُستخدم في غرف تبريد اللقاحات، كما تم تركيب ستة أنظمة جديدة.

27 - وبالمثل، تكفل آليات الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ، مثل تلك التي أرسيت لمكافحة مرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا وجائحة كوفيد-19 على مستوى القارة، إمكانيةَ الحصول على الرعاية الصحية على نطاق أوسع وأكثر إنصافاً. وعلاوة على ذلك، تحسن النهُج المنسقة لإدارة حالات الطوارئ الصحية مراقبةَ الأمراض وتعزز ثقة الجمهور في الخدمات الطبية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، قدّمت منظمة الصحة العالمية الدعمَ اللوجستي والطبي لمكافحة تفشي فيروس الإيبولا، مما ساعد على احتوائه. وفي بنن، تدعم اليونيسف مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية تعزيزَ البنى التحتية على المستوى المجتمعي بغية تحسين القدرة على تلبية الاحتياجات من خلال تشييد المواقع وإعادة تأهيلها وتوفير اللوازم الأساسية وتحسين اللوجستيات.

28 - والبرامج الصحية التي تستهدف فئاتٍ سكانية محدّدة، مثل المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تعزّز الإنصاف وتكفل وجود نظم صحية وطنية أكثر مرونة وكفاءة تخدِم شرائح سكانية أوسع بشكل فعال. ويقوم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بتمويل وتنسيق برامج علاج ذلك المرض في مختلف أنحاء أفريقيا. وفي موزامبيق مثلا، وسّع البرنامج نطاق الحصول على العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية، مما أدى إلى خفض معدلات الإصابة وقلل الأعباء على النظام الصحي الوطني.

29 - وتسخّر كيانات الأمم المتحدة الأدواتِ الرقمية لتحسين إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وكفاءة تلك الخدمات وجودتها. فالتطبيب عن بُعد يتيح التوسع في نطاق الوصول إلى المناطق

(8) لمزيد من التفاصيل عن تصدي الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 في أفريقيا، انظر E/AC.51/2021/8.

النائية والمحرومة من الخدمات. والسجلات الصحية الرقمية تبسِّط عمليةَ تنسيق الرعاية، في حين توفر التطبيقات الصحية الجوالة الخدماتِ الصحية الأساسية مما يضمن تغطية أوسع وأكثر إنصافاً. وفي الجزائر، على سبيل المثال، تدعم منظمة الصحة العالمية الحكومةَ في مساعيها إلى تطوير وتنفيذ استراتيجية للصحة الإلكترونية. وفي رواندا، تُستخدم المسيّرات في النقل السريع للدم إلى مخيم ماهاما للاجئين، مما يسهم في جعل حالات الولادة أكثر أماناً، ويتم ذلك في إطار مشروع تدعمه حكومة رواندا وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي تونس، يدعم مكتبُ الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اقتناء مراكز البيانات الذكية ودمجها في مختلف مرافق الرعاية الصحية، إلى جانب إجراء عمليات تدقيق وتحسينات شاملة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من أجل تعزيز المرونة النظمية.

30 - ويشكّل التعليم العام المجاني والعالي الجودة عاملاً جوهرياً في تكوين رأس المال البشري. ففرص الحصول على التعليم ذي الجودة العالية تعزّز القدرة على الصمود من خلال تزويد الأفراد بالمهارات اللازمة للتكيّف مع التحولات والأزمات الاقتصادية. وتؤدي كيانات الأمم المتحدة دوراً حاسماً في النهوض بتعميم التعليم في أفريقيا من خلال دعم السياسات والبنى التحتية وبرامج بناء القدرات. وقد أرست منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، على سبيل المثال، التحالفَ العالمي للتعليم ليكون مبادرةً متعددة القطاعات تهدف إلى دعم الدول الأعضاء في مساعيها للانتقال من مرحلة التصدي للاضطرابات التي أحدثها تفشي جائحة كوفيد-19 في الحضور المدرسي إلى مرحلة التعافي المستدام على المدى الطويل[9]. وتنفذ الأكاديمية العالمية للمهارات التابعة للتحالف مبادرات في 18 بلداً أفريقياً، تهدف إلى تزويد الدارسين بالمهارات اللازمة للحصول على فرص عمل لائقة وإلى تسريع الانتقال بحلول عام 2029 إلى اقتصادات أكثر شمولاً واستدامة وقدرة على الصمود. وفي كوت ديفوار، على سبيل المثال، يجري في إطار مشروع تجريبي تدريب أكثر من 300 من الدارسين الشباب لتمكينهم من العثور على فرص عمل ويجري أيضاً تزويد المعلمين والسلطات المحلية بالدعم فيما يتعلق بالانتقال الرقمي.

31 - ويتطلب تعميم التعليم استثماراتٍ ضخمة في البنى التحتية وفي تدريب المعلمين. والشراكةُ العالمية من أجل التعليم هي مبادرة يستضيفها البنك الدولي، تهدف إلى حشد الموارد لدعم التحول في نظم التعليم في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. ففي غامبيا، على سبيل المثال، دعمت المبادرةُ بتنسيق من اليونيسف تشييد مراكز للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة ومدارس للمرحلتين الابتدائية الدنيا والإعدادية الدنيا، مما أدى إلى التحاق 000 45 تلميذ وتلميذة إضافيين بالتعليم. وإضافة إلى ذلك، أطلق الاتحاد الدولي للاتصالات واليونيسف مبادرة جيغا (Giga) التي تركّز على البنية التحتية الرقمية والربط الإلكتروني في المدارس (انظر E/AC.51/2024/5).

32 - وعلى الرغم من التقدم المحرز نحو تعميم التعليم الابتدائي والثانوي في أفريقيا، لا يزال انخفاض مستويي الحضور المدرسي والتحصيل العلمي يشكّل عائقاً بالغ الأهمية أمام إطلاق العنان لما يمكن أن يحقّقه التعليم لفائدة رأس المال البشري. وتمثل برامج التغذية المدرسية شبكة أمان اجتماعي أساسية تعزّز بشكل كبير الحضور المدرسي والتحصيل العلمي من خلال معالجتها مشكلتي الجوع وسوء التغذية. وعلاوة على ذلك، تزيد هذه البرامج من دخل الأسر الضعيفة القابل للصَرف بحوالي 10 في المائة ويمكن الاستفادة

(9) كيانات الأمم المتحدة الأخرى الأعضاء في التحالف هي: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

منها كأداة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين[10]. ويشارك 81 في المائة من الدول الأفريقية الأعضاء في مبادرة التحالف المعني بالوجبات الغذائية الذي أرسي بدعم من برنامج الأغذية العالمي لتعزيز التوسع في برامج التغذية المدرسية[11].

33 - والتحويلات النقدية المشروطة التي تُربط بالمواظبة على الدراسة هي نوع آخر من المبادرات التي تؤدي إلى تحسين النواتج التعليمية. وفي نيجيريا، على سبيل المثال، قدم البنك الدولي الدعمَ إلى البرنامج الوطني لشبكة الأمان الاجتماعي الذي يوفر المساعدة المالية للأسر ذات الدخل المنخفض، مما يزيد من معدلات الالتحاق بالمدارس. وفي السنغال، تنفذ الشراكةُ العالمية من أجل التعليم برامج للتحويلات النقدية لصالح مدارس تحفيظ القرآن ترتبط بإتقان مهارات القراءة والكتابة والحساب، مما أدى إلى اتباع 14 000 تلميذ إضافي المنهجَ الدراسي الرسمي.

تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع من خلال توفير الحماية الاجتماعية

34 - تكفل الحماية الاجتماعية إدماجَ الفئات الضعيفة من خلال توفير الدعم الموجه الذي يقلل من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. والبرامج من قبيل برامج التحويلات النقدية الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة، واستحقاقات الأمومة للنساء، وبرامج دعم الدخل للعاملين في القطاع غير الرسمي، تقلّل من أوجه اللامساواة في المجتمعات. وكذلك تُحسِّن الحماية الاجتماعية، بمعالجتها أوجه اللامساواة الهيكلية، من المشاركة الاقتصادية وتعزز قدرة المجتمعات المحلية المهمشة على الصمود، مما يسهم في التنمية المستدامة.

35 - ولسياسات الحماية الاجتماعية دورها الحاسم في الحدّ من أوجه اللامساواة بين الجنسين من خلال معالجتها العراقيل النُظمية التي تؤثر على النساء أكثر من غيرهن. فاستحقاقات الأمومة والإجازة الوالدية المدفوعة الأجر وإعانات رعاية الأطفال تمكّن النساء من البقاء في القوة العاملة بالتزامن مع تحملهن المسؤوليات الأسرية. وتدعم كيانات الأمم المتحدة بعض البلدان الأفريقية في مجال تعزيز الأطر السياساتية التي تساهم في زيادة مشاركة النساء في القوة العاملة. ففي كابو فيردي، على سبيل المثال، تدعم منظمة العمل الدولية مراجعةَ قانون العمل، مع التركيز بشكل خاص على الوالدية وتحقيق المساواة في الأجور. وفي موزامبيق، تنفذ اليونيسف حملة توعية لتعزيز دعم الآباء للأمهات المرضعات. وفي أوغندا، قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتدريب النساء العاملات لحسابهن الخاص على كيفية إعداد العطاءات المراعية للمنظور الجنساني وكيفية تسجيل الأعمال التجارية وعلى التخليص الضريبي.

36 - وإلى جانب سياسات مكان العمل، تسهم برامج التحويلات النقدية التي تعطي الأولوية للاستقلال المالي للمرأة في تحسين عملية صنع القرار في الأسرة المعيشية وتحسين رفاه الأطفال. وفي مصر مثلاً، يوفر برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، الذي أُطلق بدعم من البنك الدولي، التحويلاتِ النقدية المشروطة للأسر المعيشية الفقيرة إذا استوفت أهدافاً معينة في مجالي الصحة والتعليم.

(10) انظر United Nations, Office of the Special Adviser on Africa, “Home-grown school feeding: from hot meal to macroeconomic tool – a low-hanging fruit for Africa’s urgent challenges”, 2024.

(11) كيانات الأمم المتحدة الأخرى الأعضاء في التحالف هي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، واليونسكو، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية.

37 - وإضافة إلى ذلك، تضمن نظُم المعاشات التقاعدية التي يُعترف فيها بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر الأمانَ المالي للنساء كبيرات السن اللاتي كثيراً ما يتضررن من فترات الانقطاع عن العمل الرسمي. ووفقا لتحليل أجرته منظمة العمل الدولية في الآونة الأخيرة[12]، تفيد نسبة 41 في المائة من النساء اللاتي خرجن من القوة العاملة في أفريقيا بأن أعباء تقديم الرعاية هي السبب في ذلك. ولمعالجة هذا الوجه من أوجه اللامساواة النُظمية، اتخذت منظمة العمل الدولية قراراً بشأن العمل اللائق واقتصاد الرعاية في حزيران/يونيه 2024 لتذليل العقبات التي تحول دون إمكانية حصول المرأة على عمل مدفوع الأجر وتحسين ظروف العاملين في مجال الرعاية. وتهدف مبادرة "Care at work" التي أطلقتها منظمة العمل الدولية إلى دعم البلدان الأفريقية في التصدي لتلك العقبات.

38 - وتلبي خدمات الصحة الجنسية والإنجابية احتياجاتِ الرعاية الصحية الخاصة بالمرأة تحديداً وهي تمكّن النساء من خلال توفيرها مثلاً وسائل تنظيم الأسرة. وتكفل برامج الصحة الإنجابية التي ينفذها صندوق الأمم المتحدة للسكان في أفريقيا إمكانيةَ حصول النساء على خدمات رعاية الأمومة وتنظيم الأسرة في المناطق الحضرية والريفية، مما يقلل من وفيات الأمهات ويزيد من استقلالية المرأة.

39 - ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عوائق كبيرة تحول دون مشاركتهم الاقتصادية، مما يجعل الحماية الاجتماعية أمراً ضروريا لضمان إدماجهم. وتكفل السياسات الشاملة للجميع قدرةَ الأشخاص ذوي الإعاقة على عيش حياةٍ مستقلة وعلى المساهمة في الاقتصاد. كما أن الترتيبات التيسيرية في أماكن العمل، بما يشمل ترتيبات العمل المرنة وسياسات التوظيف المراعية لذوي الإعاقة، تزيد من تعزيز استيعابهم في سوق العمل. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار العام في البنية التحتية والتعليم اللذين يسهل للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليهما يعزّز تكافؤ الفرص. وتدعم الأمم المتحدة إدماجَ الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال طائفة واسعة من التدخلات. ففي أنغولا، على سبيل المثال، يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان دراسةً حول تأثير الحمل في فترة المراهقة على المراهقات ذوات الإعاقة. وفي بوتسوانا، تقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتدريب أمين المظالم والسلطات العامة على تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي كينيا، يقدّم برنامج الأغذية العالمي الدعمَ لوضع خطة عمل لبرامج الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع، بغية إجابة الاحتياجات غير الملباة للأشخاص ذوي الإعاقة ومَنْ يقدّمون لهم الرعاية.

40 - وكثيراً ما يتعرض المهاجرون واللاجئون والنازحون للإقصاء الاقتصادي ويواجهون ظروفاً معيشية غير مستقرة. وتيسّر آليات الحماية الاجتماعية اندماجهم وتضمن لهم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وضمان تمتع المهاجرين واللاجئين بالتغطية بالحماية الاجتماعية يعزّز الشمول الاقتصادي ويزيد في الوقت نفسه من التلاحم الاجتماعي. وتوفر برامج المساعدات النقدية، مثل تلك التي تنفذها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي في مخيمات اللاجئين في مختلف أنحاء أفريقيا، العونَ المالي الفوري للنازحين.

41 - وإضافة إلى ذلك، يُعتبر الحصول على الرعاية الصحية والتعليم أمراً بالغ الأهمية لإدماج المهاجرين. فالبلدان التي توسّع نطاق التغطية الصحية للجميع لتشمل اللاجئين، مثل إثيوبيا، تمنع بذلك تدهور ظروفهم المعيشية وتتيح لهم المشاركة بصورة أفضل في القوة العاملة. وفي مصر، تقوم المنظمة

(12) ILO, "The impact of care responsibilities on women's labour force participation", statistical brief, 29 October 2024.

الدولية للهجرة، في إطار البرنامج المشترك بين مصر والأمم المتحدة المتعلق بالصحة والتعليم، بتيسير عقد المشاورات والموائد المستديرة التي تتناول استيعاب المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في نظام التأمين الصحي الشامل للجميع. وفي جنوب السودان، توفر اليونيسف للنازحين علاجات سوء التغذية وخدمةَ العيادات الصحية المتنقلة.

42 - وتساعد برامج التعليم والتدريب المهني والدعم القانوني المهاجرين على الانتقال إلى العمل في القطاع الرسمي، مما يقلّل من احتمالات تعرضهم للاستغلال. والمبادرات من قبيل المدارس المتكاملة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوغندا، التي تخدم اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة على حد سواء، تسهم في تعزيز اندماج المهاجرين واللاجئين. وفي أوغندا وكينيا ومصر، توفر منظمة العمل الدولية فرص تلمذة مهنية عالية الجودة للاجئين وأفراد المجتمع المحلي المضيف الضعفاء من خلال برنامج شراكتها المعني بتحسين آفاق المستقبل لصالح النازحين قسراً وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة (PROSPECTS) وتعمل المنظمة على تعزيز إمكانية الوصول إلى خدمات التصديق على المهارات من أجل تحسين الاندماج في سوق العمل.

باء - توفير فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية من خلال الثورة الصناعية الرابعة

43 - تكون نظم الحماية الاجتماعية بمثابة معزِّز للقدرة على الصمود عندما تقلل من الاضطرابات التي يمكن أن يتعرّض لها سوق العمل والقطاع الإنتاجي بفعل المخاطر وأوجه الهشاشة الشخصية والمجتمعية. وثمة أدوات، مثل إعانات البطالة والتسريح المؤقت من العمل مع الاحتفاظ بمزايا التأمين والإجازة الوالدية المدفوعة الأجر، تدعم الأفراد المتأثرين بتلك المخاطر وأوجه الهشاشة، بما يضمن قدرتهم على الاستمرار كطرف فاعل في الاقتصاد. ويمكن لهذه الأدوات أن تساعد القطاع الخاص على سد الفجوة الناجمة عن الظروف الشخصية التي تؤثر على الموظفين وأن تعزز القدرة على الصمود والإنتاجية على حد سواء. وكما تبيَّن خلال جائحة كوفيد-19، تصبح هذه الوظيفة التي تؤديها نظم الحماية الاجتماعية حاسمةً عند مواجهة صدمات خارجية وحالات طوارئ تؤثر على المجتمع ككل.

تعزيز قدرة القطاع الإنتاجي على الصمود من خلال فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية

44 - تساهم الحماية الاجتماعية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دعم العاملين والشركات والإنتاجية. ويسهم التأمين ضد البطالة وبرامج محاربة البطالة في تحسين القدرة على الصمود في أوقات التحولات أو الأزمات الاقتصادية ويزيدان من قابلية المستفيدين للتوظُف. وتولي كيانات الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً للفئات الضعيفة باعتبار ذلك استراتيجية تقلل من العواقب المحتملة التي يمكن للبطالة أن تشعل فتيلها. فقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثلا، من خلاله مشروعه الخاص بولاية لاغوس في نيجيريا لدعم قابلية التوظُف، بتدريب الشباب من أبناء المجتمعات المحلية المهمشة على المهارات التي يشتد الطلب عليها؛ وتم بنجاح في غضون عام واحد إيجاد فرص عمل مأجور تتلاءم مع نسبة 95 في المائة من المشاركين وجرى تعيينهم في تلك الوظائف. وفي موزامبيق، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الشباب وأفراد المجتمع المحلي في مقاطعة كابو ديلغادو للتخفيف من مخاطر البطالة كمسبّب للنزاع. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، وضعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مشروعاً لتعزيز العمل والحماية الاجتماعية للعمال المنزليين استناداً إلى حلقة عمل نُظمت للعمال الريفيين.

45 - ويساعد توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العاملين في القطاع غير الرسمي على تأمين سبل عيشهم والتقليل من أوجه اللامساواة. وفي إثيوبيا، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحليلاً للحماية المكفولة للعمال المنزليين بموجب قوانين العمل ونظمت حلقات عمل لجمع المدخلات عن احتياجات الإصلاح التشريعي. وعُقد حوار سياساتي وطني من أجل تعزيز حقوق العمال وتشجيع التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وفي سيشيل وموريشيوس، تقوم منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة على التوالي بتقديم المشورة السياساتية لضمان استيعاب العمال المهاجرين، ولا سيما العاملات المهاجرات، استيعاباً كاملاً في نظام الحماية الاجتماعية. وفي نيجيريا، أدى الدعم الفني الذي قدمته الأمم المتحدة إلى إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات في عام 2023 معنية بالحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير الرسمي.

46 - وتحُول سياسات سوق العمل، مثل لوائح الحد الأدنى للأجور، دون تعمُق اللامساواة الاقتصادية من خلال ضمان حصول العاملين على تعويضات عادلة. وفي غانا، تعمل منظمة العمل الدولية مع هيئة الإحصاء الوطنية على إعداد بيانات تساعد على تتبع إنتاجية البلد. وإلى جانب دعم عملية صنع القرار المستندة إلى الأدلة، يجري تقاسم البيانات مع النقابات ومنظمات أرباب العمل المشارِكة مع الحكومة في المفاوضات الثلاثية الأطراف بشأن ظروف العمل، وبذلك يُسترشد بها في توجيه سياسات الأجور وقرارات زيادة الأجر بما يتماشى مع نمو الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، استهلت منظمة العمل الدولية عملياً لوضع المعايير بشأن العمل اللائق في اقتصاد المنصات الرقمية. وفي رواندا، تعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع أصحاب المصلحة المعنيين بحقوق الإنسان من أجل تحسين حقوق العاملين في اقتصاد المنصات الرقمية. ونُظمت حلقةُ عمل تدريبية للمتابعة كان الغرض منها تزويد أصحاب المصلحة بمهارات النشاط الدعوي.

47 - وتسمح نظُم المعاشات التقاعدية المرنة للعاملين بالمساهمة فيها على أساس الدخل الذي يكسبونه، مما يوفر لهم الأمان المالي على المدى الطويل ويقلّل من الفقر والاتكال على دعم الأسرة. ولإطلاق العنان لكامل إمكانات هذه النظم، تدعم كيانات الأمم المتحدة تصميم وتنفيذ خطط للمعاشات التقاعدية يستفيد منها مجمل السكان أو مجموعات محدّدة من العاملين. وفي ليبيا، على سبيل المثال، توفر منظمة العمل الدولية التدريبَ على كيفية استخدام نموذجها لإجراء التقييمات الاكتوارية من أجل تحسين الإدارة المالية لنظم المعاشات التقاعدية. وفي جنوب السودان، تسهّل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عقد حلقات عمل بشأن إطار المعاشات التقاعدية في قطاع الأمن، كجزء من المبادرة الرامية إلى إحداث تحول في ذلك القطاع.

48 - وتوفر السلامة والصحة المهنيتان الحمايةَ من المخاطر للعاملين وتضمن ظروف عمل آمنة تعزّز الإنتاجية والاستقرار الاقتصادي. وتروج الأمم المتحدة لأطر السلامة والصحة المهنيتين التي تحمي العاملين والتي تدعم في الوقت نفسه استدامة الأعمال التجارية. وفي تونس وليبريا، على سبيل المثال، تجري مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحليلاً قانونياً عن حماية العاملين في القطاع غير الرسمي، وهي تخطط لإجراء حوار سياساتي في كلا البلدين لمناقشة الإصلاحات القانونية فيهما. وفي الصومال، ساهمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في وضع أول ميثاق للصحة والسلامة في مواقع البناء. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قامت منظمة العمل الدولية بتعزيز قدرات هيئة السلامة والصحة المهنيتين فيما يتعلق بقياس آثار التدريب في هذا المجال وبالتوسّع في الخدمات وتحسين الإبلاغ عن المخاطر التي تهدد السلامة.

49 - ومن الأهمية بمكان خلق فرص العمل المستدامة من أجل كفالة استمرارية نظم الحماية الاجتماعية على المدى الطويل. فبدون نمو كافٍ وفرص عمل كافية، تواجه آليات الحماية الاجتماعية ضغوطاً مالية متزايدة ويكون عليها الاستمرار في تقديم الاستحقاقات دون تلقي مساهمات كافية من أرباب العمل والموظفين ومن الإيرادات العامة. ولذلك تتسم السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز سوق العمل بأهميتها المحورية في مواجهة هذا التحدي. وثمة ثلاثة نُهج رئيسية تدعم خلق فرص العمل، وهي: (أ) تهيئة بيئة مواتية لتطوير الأعمال التجارية؛ (ب) النهوض بالتصنيع للاستفادة من العائد الديمغرافي لأفريقيا؛ (ج) تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى جانب تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من أجل توليد فرص عمل جيدة.

50 - والقطاع الخاص هو القوة الدافعة الرئيسية لتوليد فرص العمل، ويكون للحكومات من جانبها دورٌ حاسم في تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية. وفي عام 2024، تبادل القائمون على الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مذكرات إعلان نوايا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بغية المضي قدماً بتنفيذ خطة عام 2063 من خلال دعم الشركات الأفريقية لتمكينها من اغتنام الفرص الاقتصادية في القارة. ولتحقيق ذلك الهدف، ينظم القائمون على الاتفاق العالمي سنوياً المبادرةَ العالمية للأعمال التجارية في أفريقيا، وهي محفل يجمع قيادات القطاعين الخاص والعام الأفريقية والعالمية من أجل توسيع وتسريع الأعمال التجارية والتجارة والاستثمار في القارة.

51 - ومن الأهمية بمكان أن تتوافر أطر سياساتية تضمن الكفاءة التنظيمية وإمكانية الوصول إلى الأسواق والشمولَ المالي وذلك لتمكين الشركات، ولا سيما المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، من الازدهار وتوليد فرص العمل. ويلزم أن تكون هناك أطر سياساتية شاملة تتعلق بالعمالة بغية ضمان التنسيق بين الوزارات، وتصميم السياسات التي تعزّز خلق فرص العمل، وكفالة تحسين مهارات العاملين المتأثرين بالتحولات الهيكلية وإكسابهم مهارات جديدة تمكنهم من التنقل بين الوظائف. وتتعاون منظمة العمل الدولية مع الاتحاد الأفريقي في وضع استراتيجية الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية لتشغيل الشباب في أفريقيا التي تهدف إلى الاستثمار في توليد فرص العمل لشباب القارة وإلى تعزيزه.

52 - ومن الاستراتيجيات الأكثر فعالية للتوسع في خلق فرص العمل تقليلُ العقبات البيروقراطية التي تعترض دخولَ عالم الأعمال التجارية وتسيير النشاط التجاري. وتعمل كيانات الأمم المتحدة مع البلدان الأفريقية على تحديث الإجراءات المعمول بها والاستفادة من التكنولوجيات الرقمية. وفي بنن، على سبيل المثال، ساعد برنامج تيسير الأعمال التجارية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على افتتاح منصة تتيح الرقمنة الكاملة لعمليات تسجيل الأعمال التجارية. وتدعم الأمم المتحدة أيضاً إمكانية حصول رواد الأعمال على خدمات الدعم المناسبة، مع التركيز بشكل خاص على الأقليات والفئات السكانية الضعيفة. ففي ملاوي، على سبيل المثال، دعمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي تسجيلَ الأعمال التجارية التي أنشأها اللاجئون وطالبو اللجوء، بسبل منها تشكيل جمعية تعاونية في مخيم للاجئين. وقام مركز التجارة الدولية بتنفيذ مبادرة في رواندا لمضاعفة الفرص الرقمية في مجال التجارة عبر الحدود، بغية توفير الدعم لاستخدام أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة الأدواتِ الرقمية، ويسّر المركز مشروعَ ريادة الأعمال الرقمية الشاملة للجميع في قطاع الأغذية الزراعية في نيجيريا.

53 - وكان لتحسين فرص الوصول إلى نظُم توفير رؤوس أموال المجازفة دورٌ محوري أيضاً في دعم الشركات الناشئة والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. ويقدّم الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة منحاً تحفيزية تُستخدم كرؤوس أموال لمعادلة مخاطر المجازَفة بغية فتح الباب أمام مزيد

من التمويل الموجه للاستثمارات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك لحشد التمويل من القطاع الخاص. وفي إطار البرنامج التابع للصندوق في جمهورية تنزانيا المتحدة، يدعم الصندوقُ الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مبادرةً للتحول الرقمي عن طريق تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص بتوفير سبل الوصول إلى البيانات وتعميمها من أجل تحسين الكفاءة الزراعية وتقديم الخدمات لفائدة المزارعين. ومن خلال البرنامج نفسه، سيدعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إمكانية وصول مقدّمي خدمات التكنولوجيا الزراعية والتكنولوجيا المالية إلى التمويل من أجل التوسع في تقديم الخدمات الممكّنة رقمياً.

54 - وتوفر كيانات الأمم المتحدة كذلك التمويلَ الأولي لتوليد فرص العمل من خلال تقديم الائتمانات البالغة الصغر، وهي أيضاً أدوات فعالة لدعم الفئات الضعيفة. وفي الصومال، على سبيل المثال، قدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قروضاً للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في شكل ائتمانات بالغة الصغر في سياق مشروع للصناعات الزراعية. وفي بوركينا فاسو، يدعم برنامج الأغذية العالمي النساءَ والشباب والنازحين داخلياً في مساعي الحصول على ائتمانات بالغة الصغر لتنمية الأنشطة الإنتاجية.

النهوض بالتصنيع وبالعلم والتكنولوجيا والابتكار للاستفادة من العائد الديمغرافي

55 - يمثل النمو السكاني السريع في أفريقيا فرصةً سانحة وتحدياً في آن واحد. فمن المتوقع بحلول عام 2050 أن تتضاعف القوة العاملة في القارة، وهو ما يُحتمل معه تحقيق عائد ديمغرافي إنْ جرى توليد فرص كثيفة للعمل المنتِج تتناسب مع ذلك النمو. أما إذا ظلت فرص العمل غير كافية، فقد يؤدي ارتفاع معدلات البطالة إلى إجهاد نظم الحماية الاجتماعية وزيادة أوجه الهشاشة.

56 - والتصنيع مطلبٌ أساسي لاستيعاب القوة العاملة المتزايدة في أفريقيا وضمان حدوث تحول اقتصادي في القارة. وتتسم الاستراتيجيات التي تدمِج تدريب القوة العاملة وتطوير البنى التحتية وتعزيز روابط التجارة الإقليمية بأهميةٍ حيوية. ولتشجيع تنمية التجارة وجذب الاستثمارات لأجل التصنيع في أفريقيا، يدعم مركز التجارة الدولية مفوضيةَ الاتحاد الأفريقي في تفعيل مرصد التجارة الأفريقي. وسيوفر المرصد معلومات آنية عن التبادل التجاري وسيدعم اتخاذ المشتغلين بالتجارة والمستثمرين القراراتِ القائمة على الأدلة.

57 - والبرنامج المتعلق بالقدرة التنافسية التجارية لأفريقيا ووصولها إلى الأسواق مبادرةٌ أخرى تهدف إلى تعزيز التجارة المستدامة فيما بين البلدان الأفريقية وبينها وبين الاتحاد الأوروبي. وهذا البرنامج، الذي يتعاون على تنفيذه مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وخمس من الجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، يوفر الدعمَ للبلدان الأفريقية من أجل الامتثال للمعايير واللوائح التقنية ومعالجة معوقات الوصول إلى الأسواق بغية زيادة إمكانات التصدير إلى أقصى حد ممكن لدى المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

58 - ويمكن مضاعفة أثر التجارة، وخاصة أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على التصنيع إلى أقصى حد من خلال إجراء مسح لسلاسل قيمةٍ معيّنة تسلط الضوء على فرص الاستثمار في القارة وعائدات الربح المحتملة. وفي ذلك الصدد، أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من الاتحاد الأوروبي ومركز التجارة الدولية، عمليةَ مسح لسلاسل القيمة الإقليمية والقارية من أجل دفع عجلة التصنيع في أفريقيا، استناداً إلى طموحات توفير سوق متكاملة. وبالتوازي مع ذلك، حدّد تقرير المستقبليات الذي أعدته أمانة منطقة التجارة الحرة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسع سلاسل قيمة يمكن أن تستفيد استفادةً قصوى من تنفيذ

منطقة التجارة الحرة وهي: صناعة السيارات، والجلود والمنتجات الجلدية، وتجارة الكاكاو، وتجارة الصويا، وصناعة المنسوجات والملابس، والمستحضرات الصيدلانية والمنتجات الطبية، وبطاريات أيونات الليثيوم، والخدمات المالية الجوالة، والصناعات الثقافية والإبداعية.

59 - وقطاعا الصناعة التحويلية وتجهيز المنتجات الزراعية، على وجه الخصوص، ينطويان على إمكانات هائلة لخلق فرص عمل على نطاق واسع. وتتبيّن في استراتيجية إثيوبيا للمجمعات الصناعية فعاليةُ السياسات الموجهة نحو أهداف بعينها. فمن من خلال تطوير مناطق متخصصة يتوافر فيها ما يلزم من بنى تحتية وحوافز وأنظمة مُبسَّطة، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اجتذب البلد الاستثماراتِ الموجهة للصناعة التحويلية، مما ولّد آلاف فرص العمل وعزّز في الوقت نفسه تنمية المهارات. ويمكن أيضاً للسياسات التي تدعم إضافةَ القيمة في مجال الإنتاج الزراعي أن تعزز فرص العمل وتدعم التنمية الريفية. وعلى مستوى القارة، تهدف مبادرة الاتحاد الأفريقي لإرساء المجمعات الزراعية، المنفذة هي أيضاً بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إلى دعم التصنيع العابر للحدود في مجال المنتجات الزراعية (انظر E/AC.51/2023/8).

60 - وبحلول عام 2030، سيتطلب أكثر من 230 مليون وظيفة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى امتلاك مهارات رقمية (انظر E/CN.5/2025/2). ولذلك، فإن المواءمة بين العلم والتكنولوجيا والابتكار وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وبين استراتيجيات سوق العمل ستهيئ فرصاً محلية للعمال المهرة. وفي بوتسوانا، تركز مبادرة "جيل طليق" (Generation Unlimited) التي أطلقتها اليونيسف على اعتماد التكنولوجيا الرقمية في معالجة معدل البطالة المرتفع في البلد وسد الفجوة في تزويد النظام التعليمي الطلاب بالمهاراتِ التي تجعل مالكها جاهزاً للعمل. وفي غامبيا، عقدت منظمة العمل الدولية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ندوةً مشتركة لمناقشة التحديات الماثلة والإنجازات المحققة في مجال النهوض بالتعليم وحقوق العمل في أفريقيا، بما في ذلك أهمية دور التعليم بالنسبة إلى فرص العمل والرقمنة وسد الفجوة الرقمية. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، تدعم اليونسكو السلطاتِ في مساعي تهيئة بيئة تمكينية من خلال الابتكار الرقمي والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وتطوير التطبيقات الجوالة وتعزيز تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لطالبات المدارس من أجل سد الفجوة الرقمية. وعلى مستوى القارة، استغلت إدارةُ التواصل العالمي مراكزَ الأمم المتحدة للإعلام في تسليط الضوء على تأثير التحول الرقمي لأفريقيا وسد الفجوة الرقمية بين الجنسين، بسبل منها الاحتفال مع الاتحاد الدولي للاتصالات باليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

61 - وتعزّز البلدان الأفريقية الابتكار أيضاً عن طريق دعم البحث والتطوير ومراكز التكنولوجيا. ويقدم مركز يابا للابتكار الكائن في نيجيريا مثالاً على كيفية دفع التجمعات التكنولوجية بريادة الأعمال قدماً واجتذابها الاستثمارات وإيجادها فرص عمل مستدامة في قطاعات عالية النمو. وتهدف مبادرة تمبكتو التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحويل القارة إلى نظام إيكولوجي مواتٍ للشركات الناشئة، وحشد ما يصل إلى بليون دولار، وتوفير 10 ملايين فرصة عمل. وتحقيقاً لتلك الغاية، تدعم المبادرةُ إصلاح التشريعات وتوفر التدريب وتعمل كأداة لتعويض مخاطر رؤوس أموال المجازفة وتعزّز حاضنات الابتكار في الجامعات.

تعميق أثر السياسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية والوظائف من خلال التحول الرقمي

62 - يؤدي التحول الرقمي دوراً رئيسياً في تعزيز فعالية نظم الحماية الاجتماعية من خلال تحسينه الكفاءة والشفافية في تقديم الخدمات العامة وإمكانية الوصول إليها. ويمكن للحكومات، إنْ استعانت بالأدوات الرقمية، أن تبسّط العمليات الإدارية وتحدّ من الغش وأن توسع نطاق التغطية ليشمل السكان الذين كانوا في السابق محرومين من الخدمات.

63 - ومن أشد تطبيقات التحول الرقمي تأثيراً في الحماية الاجتماعية تطويرُ نظم التعرف على الهوية الرقمية استناداً إلى السجلات المدنية الرقمية. وتدعم كيانات الأمم المتحدة البلدان الأفريقية في وضع سجلات متكاملة لمحدِّدات الهوية الرقمية من أجل التحقّق من صحة هوية المستفيدين والحد من الازدواجية وضمان وصول الدعم إلى متلقيه المقصودين. ففي كابو فيردي مثلاً، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان تجميع سجل اجتماعي موحد لمعالجة وتخفيف التحديات المرتبطة بانتهاء صلاحية السجلات في مختلف البلديات واستحداث واجهة بينية تسهّل العمل الإداري وتجربة المستخدِم. وفي توغو، تدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونيسف تنفيذ مبادئ إطار الهوية الرقمية الجيدة. وفي إثيوبيا، ساهمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في استحداث نظام جديد للتعرف على الهوية الرقمية متاح أيضا للاجئين.

64 - ومن التدخلات الرقمية المهمة الأخرى استخدامُ المنصات الجوالة لتقديم الخدمات الاجتماعية. وقد زوّد مرفقُ المساعدة التقنية للشمول المالي التابع للاتحاد البريدي العالمي، على سبيل المثال، السلطاتِ البريدية في ثمانية بلدان أفريقية بدعم القدرات التقنية فيما يتعلق بالمدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة، وذلك دعما للمدفوعات النقدية. ولتبسيط عملية الكشف عن الأمراض في إريتريا والإبلاغ عن الإصابة بها، اعتمدت منظمة الصحة العالمية التكنولوجيا الجوالة في مجال الرعاية الصحية. وفي كينيا، يدعم الصندوقُ المشترك لأهداف التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية التوسّعَ في منصة صحية جوالة تربط المراهقات بمقدمي خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

65 - ولكي يكون الاقتصاد الرقمي قوياً يجب أن تتوافر بيئةٌ مواتية للأعمال التجارية مدعومة ببنية تحتية عمومية في المجال الرقمي تتسم بمتانتها. وتُعتبر المنافع العامة الرقمية، مثل الربط بتقنية النطاق العريض وأنظمة الحوكمة الإلكترونية وشبكات الدفع الرقمية، لبنات أساسية في مساعي تحفيز ريادة الأعمال والابتكار ونمو فرص العمل. وتهدف خطة عمل كيغالي التي وضعها الاتحاد الدولي للاتصالات إلى مساعدة البلدان الأفريقية على جني فوائد الاقتصاد الرقمي من خلال إجراء تدخلات سياساتية وتنظيمية، ونشر البنى التحتية لتقنية الاتصال بالنطاق العريض، وتعزيز نظم أمن المعلومات والبيانات، وتهيئة بيئة مواتية للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة. وقد أطلق الاتحاد الدولي للاتصالات، على سبيل المثال، مشروع خرائط الربط بالنطاق العريض في أفريقيا لتحديد فجوات الربط بشبكة الإنترنت والمساعدة على تضييق الفجوة الرقمية.

66 - وتزيد البنى التحتية للدفع الرقمي من تسهيل الشمول المالي، حيث تسمح للأعمال التجارية بالوصول إلى الائتمان وإدارة المعاملات بكفاءة. وتساهم كيانات الأمم المتحدة في التوسع في خدمات التكنولوجيا المالية في أفريقيا بغية سد الفجوة بين المنشآت التجارية والمؤسسات المالية، مما يمكّن رواد

الأعمال من توسيع نطاق نشاطهم. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة مثلا، أطلق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية برنامجَ تسريع منظومة التكنولوجيا المالية لتزويد الشركات الناشئة المشارِكة فيه بالمهارات اللازمة لجذب الاستثمار.

67 - وعلى نحو ما أشير إليه في تقرير عام 2024 (E/AC.51/2024/5)، يوفر التداخل بين التحول الرقمي والنمو الأخضر فرصاً جديدة للتنمية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا. ومن ثم، يمكن للاقتصاد الرقمي أن يصبح قوةً دافعة لتوليد فرص عمل خضراء من خلال تمكين الزراعة الذكية واعتماد مصادر الطاقة المتجددة والنهوض بالاقتصاد الدائري والممارسات الصناعية المستدامة[13].

جيم - الحماية الاجتماعية والتمويل المستدام

68 - الطريقة الثالثة التي تدعم بها نظم الحماية الاجتماعية التنميةَ الاقتصادية هي تمويل رؤوس الأموال. وتعتمد المعاشات التقاعدية، التي هي مكوّن رئيسي من مكونات نظم الحماية الاجتماعية، على المساهمات وعلى المدفوعات المؤجلة. وإلى جانب ضمان الاستدامة للحماية الاجتماعية، يمكن للخطط المصممة جيداً أن تساهم أيضاً في تمويل التنمية الوطنية. وبدلاً من توجيه جميع المساهمات نحو الإنفاق الفوري، تستخدم بعض نماذج الحماية الاجتماعية المساهمات المؤجلة كشكل من أشكال الاستثمار الرأسمالي. ويمكن الاستفادة من هذه المدفوعات المؤجلة باعتبارها مصدراً مهماً للموارد المتوافرة داخلياً بالعملة المحلية والتي هي بانتظار من يحشدها. وباستخدام تلك الأموال في الاستثمارات الإنتاجية، يمكن للبلدان تمويل الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل، على نحو يخلق دورةً حميدة تموِّل فيها نظم الحماية الاجتماعية النموَ والتنمية الاقتصاديين، وهو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز فرص العمل اللائق والعمالة ومن ثم يزيد المساهمات في نظم الحماية الاجتماعية.

69 - وتوفر صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الثروة السيادية، التي تُنشأ اعتماداً على مساهمات الضمان الاجتماعي، فرصاً هامة لتمويل البنى التحتية والنمو الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تُستثمر خطط التأمين ضد البطالة التي تراكِم الاحتياطيات خلال فترات الاستقرار الاقتصادي استثماراً استراتيجياً بتوظيفها في مبادرات التنمية الوطنية. وتدعم كيانات الأمم المتحدة البلدانَ الأفريقية في مساعي الاستفادة من هذه الاحتياطيات من أجل تمويل مشاريع حيوية في مجالات مثل الطاقة والنقل والبنى التحتية للتعليم، عوضاً عن الاعتماد حصراً على الاقتراض الخارجي. وفي إثيوبيا، على سبيل المثال، دعمت منظمة العمل الدولية إعداد تقرير للتقييم الاكتواري حول الاستدامة المالية لإدارة الضمان الاجتماعي لموظفي المنشآت الخاصة وهيئة الخدمات الاجتماعية للقطاع العام، وذلك بأن قدمت توصيات بشأن جملة أمور منها استثمار أرصدة صناديق المعاشات التقاعدية بشكل أفضل لتحسين العائدات المالية وتوسيع نطاق التغطية وإدارة البيانات.

70 - وهناك وسيلةٌ واعدة أخرى هي الاستثمار ذو الأثر الاجتماعي الذي يجري من خلاله توجيه أرصدة صناديق المعاشات التقاعدية والتأمين نحو مشاريع تتمشى مع أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والاستثمارات في قطاعات مثل الإسكان الميسور التكلفة والرعاية الصحية والطاقة الخضراء يمكن أن تتمخض عن عوائد مالية وفوائد مجتمعية واسعة في آن واحد. وتساهم كيانات الأمم المتحدة في تهيئة بيئة

(13) لمزيد من التفاصيل، انظر E/AC.51/2022/14، و E/AC.51/2023/8، و E/AC.51/2024/5.

مواتية يمكن فيها أن تكون المدخرات العامة، بما فيها صـــناديق الحماية الاجتماعية، بمثابة محفزات للتنمية الشـاملة للجميع. وفي مدغشـقر، على سـبيل المثال، يدعم الصـندوقُ المشـترك لأهداف التنمية المسـتدامة وصـــندوق الأمم المتحدة للمشـــاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية إرسـاءَ منظومة للأدوات المالية التي سـيسـتثمِر في إطارها أول صـندوق ثروة سـيادي للبلد في مشاريع ضخمة للطاقة المتجددة، بما يحقق له العوائد ويزيد من اكتفائه الذاتي في مجال الطاقة.

71 - ولا يزال ضـــمان التمويل المســـتدام لنظم الحماية الاجتماعية يمثل تحدياً رئيســـياً للعديد من الاقتصادات الأفريقية. فالحيز المالي المحدود والأولويات الإنمائية المتنافسة والقوة العاملة الضخمة المشتغلة بالقطاع غير الرســمي عوامل تجعل تنفيذَ برامج حماية اجتماعية شـــاملة للجميع تقودها الدولة أمراً متعذراً. ويضـاف إلى ذلك أن اتخاذ المسـاهمات المؤجلة مصـدراً لتمويل رأس المال يكون أكثر اسـتدامة على المديين المتوسـط والطويل، ولكنه يمكن أن يسـفر عن ضـغوط مالية إضـافية على المدى القصـير. وفي مواجهة تلك المعوقات، يتمثل أحد النُهج الفعالة في الاسـتفادة مما هو قائم من هياكل الحماية الاجتماعية غير الرسـمية، من خلال تعزيز نموذج مختلط يوازن بين الآليات الرسمية وغير الرسمية[14].

72 - ولطالما وفرت آليات الحماية الاجتماعية للشـعوب الأصـلية في مختلف أنحاء أفريقيا الأمان المالي للمجتمعات المحلية[15]. فالنظم التي هي على شـــاكلة جمعيات الادخار المجتمعية وجمعيات الاقتراض الدوري وشـبكات الدعم الأسـري من أفراد الأسـرة الموسّـعة تمثل وسـائل غير رسـمية ولكنها فعالة لاتقاء الصـدمات الاقتصـادية. وبدلاً من الاستعاضـة عن تلك النظم غير الرسمية بنظم رسمية ضـخمة قد لا تكون مســـتدامة مالياً، يمكن للبلدان الأفريقية أن تدمجها في أطر الحماية الاجتماعية الوطنية. وتشـــجع الأمم المتحدة اتباع نهج هجين يوسّع نطاق التغطية مع تقليل العبء المالي على الميزانيات العامة. ففي موريتانيا، على سبيل المثال، ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أنشطة توعية وتثقيف بشأن دور الزكاة[16]. وعلى المسـتوى العالمي، يدعم مكتب المسـتشـارة الخاصـة لشـؤون أفريقيا تصـميم نُهج هجينة من خلال إصـدار المنتجات المعرفية[17] وتنفيذ الأنشـطة الدعوية[18] وعن طريق مشـاركة المكتب في اجتماعات الخبراء مثل مؤتمر شبكة خبراء الحماية الاجتماعية في الجنوب الأفريقي.

73 - ومن الوسـائل الفعالة أيضـاً لتشـجيع اعتماد نظُم هجينة للحماية الاجتماعية آلياتُ التمويل المشـترك التي تتلقى عن طريقها هياكل الحماية الاجتماعية غير الرســـمية دعماً حكومياً لتعزيز نطاق تغطيتها. ويمكن تدعيم نظُم التأمين المجتمعي المتناهي الصـغر من خلال التمويل العام الجزئي، بما يمكّن العاملين ذوي الدخل المنخفض من التمتع بالحماية المالية مع تقليل الإنفاق الحكومي. وتدعم كيانات الأمم المتحدة تطوير هذه النماذج التي تسـمح بقدر أكبر من الشـمولية مع الحفاظ على الفعالية من حيث التكلفة. ففي غانا، على سـبيل المثال، دعم صـــندوقُ الأمم المتحدة للمشـــاريع الإنتاجية تطويرَ منتجات مالية مجتمعية مثل التأمين المتناهي

(14) انظر United Nations, Office of the Special Adviser on Africa, “Indigenous social protection schemes as building blocks for extending social protection coverage in Africa”, January 2024.

(15) المرجع نفسه.

(16) الزكاة شـعيرة من شـعائر الدين الإسـلامي تقتضـي أن يتقاسـم المؤمنون جزءا من ثرواتهم مع المحتاجين من خلال التبرعات. انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، *الحماية الاجتماعية في المغرب: دور الزكاة* (بدون تاريخ).

(17) لمزيد من التفاصيل، انظر E/AC.51/2022/14، و E/AC.51/2023/8، و E/AC.51/2024/5.

(18) انظر www.un.org/osaa/events/rethinking-social-protection-policies-in-africa.

الصغر والتمويل الجماعي. وقُدّم التدريب لمحو الأمية المالية من أجل تحسين قدرات أكثر من 000 140 من المستفيدين. وفي غينيا بيساو، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إرساء جمعيات للادخار المجتمعي استنادا إلى آلية "أبوتا" الخاصة بالشعوب الأصلية وذلك للنهوض بالشمول المالي للمرأة الريفية.

رابعا - استنتاجات وتوصيات

74 - تؤدي الحماية الاجتماعية دوراً حاسماً في تطويع إمكانات الاقتصاد الرقمي في أفريقيا. ويمكن أن تفضي الاستثمارات في رأس المال البشري وفي قابلية سوق العمل للصمود وأشكال المساعدة التي تستهدف فئاتٍ بعينها إلى تهيئة بيئة اقتصادية شاملة للجميع. وآليات الحماية الاجتماعية، بمعالجتها تفاوت مستويات الدخل وتشجيعها المساواة بين الجنسين وتعزيزها نظم البيانات وجودة البيانات وضمانها إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ودعمها المهاجرين والفئات الضعيفة، تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية منصِفة. وفي ضوء ذلك، سيكون التوسّع في أطر الحماية الاجتماعية وتكييفها عاملاً أساسياً يضمن استفادة جميع شرائح المجتمع من الثورة الصناعية الرابعة.

75 - ويمكن للاقتصاد الرقمي أن يكون عامل تمكين قوياً لتوفير الحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل في أفريقيا. وباستطاعة البلدان الأفريقية أن تسخّر الأدوات الرقمية لتحسين كفاءة نظم الحماية الاجتماعية ونطاق تغطيتها، بما يضمن حصول الفئات السكانية الضعيفة على الدعم في التوقيت المناسب. وإضافة إلى ذلك، تشجع البنى التحتية العمومية الرقمية على مزاولة الأعمال الحرة وتنمية الأعمال التجارية وتفتح الأبواب أمام فرص عمل جديدة. وأخيراً، يمهد تلاقي التحول الرقمي والنمو الأخضر السبل لتوليد فرص عمل مستدامة في مجالات الزراعة والطاقة المتجددة وإدارة النفايات. ويعد الاستثمار في المنظومات الرقمية مطلباً أساسياً بالنسبة إلى قابلية الصمود الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع في أفريقيا على المدى البعيد.

76 - ويضمن الاستثمار في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات اكتسابَ العاملين الشباب المهاراتِ التي تتطلبها الصناعات الناشئة. ومع ذلك، فبدون استراتيجية منسّقة تربط التعليم بالسياسات الصناعية، قد ينتهي الأمر بأفريقيا إلى إعداد فائض من الخريجين المدربين تدريباً رفيع المستوى دون أن تتوافر فرص عمل تناسبهم، وهو ما يمكن أن يخلق ثغرات وأن يؤدي إلى هجرة ذوي الكفاءة. وبتشجيع قيام بيئة مواتية للأعمال التجارية ومن خلال النهوض بالتصنيع وضمان التنسيق بين تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وبين السياسات الاقتصادية، تستطيع البلدان الأفريقية إيجاد فرص عمل مستدامة مع تقليل الاعتماد على نظم الحماية الاجتماعية. وستكون المواءمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل ذات أهمية محورية إذا أريد الاحتفاظ بالمواهب وضمان ترجمة الميزة الديمغرافية لأفريقيا إلى رخاء اقتصادي طويل الأمد.

77 - والتمويل المستدام ضروري للتوسع في الحماية الاجتماعية في أفريقيا وتحقيق فعاليتها. وتستطيع البلدان تسخير هياكل الحماية الاجتماعية غير الرسمية لتوسيع نطاق التغطية مع تجنب الأعباء المالية المفرطة على الموارد العامة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي نظم الحماية الاجتماعية دوراً تحويلياً في تمويل التنمية. فباستخدام المساهمات المؤجلة كمصدر للاستثمار الرأسمالي، يمكن لصناديق المعاشات التقاعدية واحتياطيات البطالة ونظم التأمين الاجتماعي حشد الموارد التي لا غنى عنها لتوظيف الاستثمارات اللازمة في التحول الرقمي.

78 - وأمام الحكومات الأفريقية فرصةٌ لتصميم نظُم حماية اجتماعية لا توفر الأمان للفئات السكانية الضعيفة فحسب، بل وتساهم أيضا في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الوطنية على المدى البعيد. ويمكن للاستثمار الاستراتيجي لصناديق الحماية الاجتماعية أن يرسي دورة سمتها قابلية الصمود، بحيث يضمن إسهام الحماية الاجتماعية في الرفاه الاجتماعي وفي التقدم الاقتصادي المستدام على حد سواء. وتحقيقاً لتلك الغاية، تُقدَّم التوصيات التالية إلى لجنة البرنامج والتنسيق كي تنظر فيها:

(أ) الترويج لنموذج هجين من الحماية الاجتماعية يجمع بين الآليات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، ويستفيد من نظم الحماية الاجتماعية الخاصة بالشعوب الأصلية في البلدان الأفريقية من أجل تحقيق المرونة والاستدامة وقابلية الصمود؛

(ب) دعم وضع البرامج التي تستفيد من المساهمات المؤجلة كمصادر لتمويل رأس المال في المجالات ذات الأهمية الحيوية، بما يُحدِث تحولاً في النَهج المتبع إزاء الحماية الاجتماعية باعتبارها وجهاً من أوجه الإنفاق الميزانوي لكي يصبح نهجاً أكثر توازناً يزيد إلى أقصى حد من الفرص التي تتيحها الحماية الاجتماعية للمساهمة في الاستدامة الطويلة الأجل لتمويل التنمية؛

(ج) تأييد التدابير التي تعطي الأولوية للاستثمار في التحول الرقمي بغية تعزيز فعالية وكفاءة تدخلات الحماية الاجتماعية وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل؛

(د) تشجيع البلدان الأفريقية على مواءمة السياسات المواتية للأعمال التجارية مع الاستثمارات في المهارات الرقمية وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من أجل كفالة تزويد الشباب في أفريقيا بالمهارات التي يتطلبها التحول الرقمي في القارة وضمان تلبية سوق العمل لاحتياجات السكان المتزايدة أعدادهم؛

(هـ) دعوة البلدان الأفريقية وشركائها والقطاع الخاص إلى جعل الاستثمارات في التحول الرقمي للمؤسسات العامة والأنظمة القُطرية جزءاً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ وتتبع التعاون الإنمائي في جميع القطاعات، بغية إحداث تغيير حفاز في هذا الصدد.